جمعية نقاطع

للمؤيدين فقط

تقرير حول الحق في التجمع السلمي في تونس بعد 25 جويلية 2021.

للمؤيدين فقط

تقرير حول الحق في التجمع السلمي في تونس بعد 25 جويلية 2021.

إصدار:
جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
تونس، جويلية 2022.
www.intersection.uno
info@intersection.uno

creative commons

المحتويــات:

المقدمة:	4
المنهجية:	5
تونس بعد 25 جويلية 2021:	6
فعاليات الحراك الاحتجاجي بعد قرارات 25 جويلية 2021:	7
ذكرى الثورة 14 جانفي 2022:	8
احتجاجات 14 جانفي2022 وانتهاكات حقوق الإنسان:	8
المضايقات الأمنية للمشاركين/ات في احتجاجات 14 جانفي 2022:	9
أعمال العنف البوليسي ضد المحتجين:	10
الاعتقالات العشوائية للمشاركين في احتجاجات 14 جانفي 2022:	12
أحكام بالسجن في حق الشباب المشاركين في التجمعات:	12
حادثة وفاة رضا بوزيان	13
الحق في التجمع السلمي حق لا يقتصر على المؤيدين فقط:	14
مقارنة طريقة التعامل مع الاحتجاجات المعارضة للرئيس وبين المسيرات الداعمة له	15
السُلطات التونسية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.	16
الخاتمة:	17
التوصيات:	18

المقدمة:

إن الحق في التجمع السلمي حق لكل إنسان. وهو ما ضمنته مختلف المواثيق الدولية أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية. كما يعتبر هذا الحق على الصعيد المحلي التونسي مكسبا من المكاسب التي ظفر بها الشعب التونسي بعد ثورة 17ديسمبر/14 جانفي وسعى إلى تضمينه كحق دستوري في دستور 2014 للجمهورية التونسية. لكن رغم ترسانة القوانين التي احتوتها التشريعات التونسية لضمان هذا الحق إلا أنه على مستوى التطبيق بقي الحق في التجمع السلمي يواجه أشكالا مختلفة من التضييقيات والانتهاكات المرتكبة من طرف الدولة في ظرف السنوات العشر من التحول الديمقراطي التي مرت بها تونس. حيث تكررت مشاهد العنف البوليسي المسلط على المحتجين والمحتجات بصفة دورية في مختلف التجمعات والحركات الاحتجاجية. علاوة على ذلك ارتفاع عدد الموقوفين والمحاكمات التي تصدر في حق النشطاء جراء مشاركتهم في المظاهرات والمسيرات بمختلف مطالبها السياسية والاجتماعية والحقوقية.

ولم تمثل قرارات الرئيس قيس سعيد أو حتى تركيبة حكومته الجديدة التي حلت محل حكومة هشام المشيشي أي تحول جذري على هذا المستوى. أينما شهدت أغلب الحركات الاحتجاجية المعارضة لسياسة رئيس الجمهورية جملة من أعمال العنف البوليسي والقمع ضد المحتجين بدرجة تقارب حدة مما شهدته احتجاجات

السنة الفارطة في شهري جانفي وفيفري من سنة 2021.
وفي هذا السياق يهتم التقرير بدراسة بعض فعاليات الحراك الاحتجاجي والتجمعات السلمية ذات الطابع السياسي بتونس العاصمة، كذلك الوضع السياسي التونسي بعد ما أقدم عليه الرئيس قيس سعيد من قرارات يوم 25 جويلية 2021. كما يرصد التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الشرطة على المواطنين أثناء عدد من التجمعات السلمية التي شهدتها تونس منذ 25 جويلية 2021 إلى نهاية شهر جوان 2022.

فقد شهدت هذه التجمعات جملة من انتهاكات حقوق الإنسان تمثلت في استعمال الغاز المسيل للدموع وضرب المحتجين مع رشهم بخراطيم المياه ومختلف أعمال العنف. كما عاينت جمعية تقاطع عدد الإيقافات العشوائية في حق المتظاهرين والأحكام القضائية بالسجن التي شملت بعضا من المتواجدين في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة أثناء الاحتجاج المقام بتاريخ 14 جانفي 2022. إضافة إلى عدم احترام الحق في التجمع السلمي ومنع المحتجين من التجمع وممارسة حقهم الذي تضمنه المواثيق الدولية والمحلية.

يبدأ التقرير بالحديث عن الواقع التونسي بعد قرارات يوم 25 جويلية وما ألت إليه أوضاع التحركات الاحتجاجية، يليه فعاليات التجمعات السلمية في الفترة الممتدة بداية من 25 جويلية 2021. ثم يتناول التقرير أحداث تظاهرات 14 جانفي 2022، وما تخللها من مضايقات وانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن التونسية، وحالات الاعتقالات العشوائية وأحكام السجن على بعض المشاركين في الاحتجاج. ثم حالة وفاة المواطن رضا بوزيان. ثم يليه رصد للانتهاكات لعدد من الفعاليات الاحتجاجية المعارضة. وينتهي التقرير بتوصيات تقدمها جمعية تقاطع لصانعي القرار والفاعلين بالمجتمع المدني بتونس.

المنهجية:

اعتمد هذا التقرير على 14 مقابلة مع شباب نشطاء في الحراك الاحتجاجي ومدافعين عن حقوق الإنسان وفاعلين بالمجتمع المدني التونسي. حيث تم إجراؤها من يوم 20 سبتمبر 2021 إلى غاية يوم 10 ماي 2022. وبناء على طلب بعض المصادر إخفاء هويتهم حفاظا على سلامتهم وخوفا من الملاحقات الأمنية تمت الإشارة إليهم في المصادر بأسماء مستعارة. كما استعان التقرير بعدد من التصاريح والتقارير الرسمية للجهات المسؤولة بالدولة التونسية، وصور ومقاطع فيديو توثق لحظات الانتهاك منشورة على الإنترنت بعد أن تم التثبت من صحتها. ولا تمثل الأحداث الموثقة بالتقرير قائمة حصرية بكافة التجاوزات والانتهاكات المرتكبة في حق النشطاء والمحتجين خلال الاحتجاجات التي تم التعرض إليها في التقرير.

تونس بعد 25 جويلية 2021:

عاشت تونس يوم 25 جويلية 2021 حدثا سياسيًا فارقًا في مسار تحولها الديموقراطي، فقد أعلن رئيس الجمهورية في خطابه يومها عن تعليق عمل البرلمان لمدة 30 يومًا وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي بناء على الفصل 80 من الدستور الذي يتيح له اتخاذ تدابير استثنائية في حالة «خطر داهم مهدد لكيان الوطن».

وقد أتى ذلك بعد نزول عدد من المحتجين في مختلف ولايات الجمهورية التونسية مطالبين باستقالة الحكومة وحل مجلس النواب نتيجة استيائهم من الصراعات السياسية والأوضاع الاقتصادية المتردية. وكذلك معبرين عن غضبهم من السياسات العامة لحكومة هشام المشيشي في مجابهة جائحة COVID-19. ومن ناحية أخرى وجدت قرارات قيس سعيد معارضة شديدة من قبل فئة من السياسيين والحقوقيين وعدد من منظمات المجتمع المدني الذين اعتبروها احتكارًا للسلطة وعودة إلى زمن الحكم الفردي. كما اعتبروا أن قيس سعيد قد خالف الدستور وأساء تطبيق الفصل 80.

ونادت بعض الأحزاب والحركات ومن بينهم حزب حركة النهضة الأكثر تمثيلا في مجلس نواب الشعب، أنصارهم للخروج والتظاهر ضد هذه القرارات. وهو ما أدى إلى خروج عدد من المسيرات والمظاهرات بين المؤيدة لقرارات الرئيس وأخرى تندد وتطالب بعودة عمل مجلس النواب وتصف هذه القرارات بأنها انقلاب على الدستور.

وقد كونت الأطياف المعارضة للرئيس ائتلافات أبرزها ائتلاف مواطنون ضد الانقلاب[1] الذي قاد أغلب المسيرات المعارضة لقرارات الرئيس طيلة الفترة الممتدة من شهر جويلية 2021 إلى غاية شهر جانفي 2022. كما شهدت هذه الفترة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث عبرت المنظمات الحقوقية عن مخاوفها بخصوص واقع حقوق الإنسان في تونس بعد القرارات المتخذة من قبل رئيس الجمهورية. وتبعا لما عاينته من انتهاكات حاصلة على أرض الواقع كالمنع من السفر، والإقامة الجبرية والمحاكمات العسكرية لطيف واسع من المعارضين لقرارات الرئيس.

[1] آمال الهلالي. موقع قناة الجزيرة. 2022. من مستشار شخصي للرئيس التونسي إلى خصم سياسي.. بالطبيب يكشف للجزيرة نت دوافع وأهداف مبادرة الديمقراطية ضد «الانقلاب». 9 نوفمبر 2021. اخر ولوج يوم: 15 مارس 2022
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/11/9/%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B5%D9%85

فعاليات الحراك الاحتجاجي بعد قرارات 25 جويلية 2021:

بعد خطاب رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد يوم 25 جويلية 2021، وإعلانه لاتخاذه جملة من القرارات من بينها تعليقه لأعمال مجلس نواب الشعب. خرج عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في تحركات احتجاجية أمام مقر البرلمان التونسي منددين بقرارات قيس سعيد. ومطالبين بإلغاء هذا القرار ومباشرة أعمال البرلمان. وقد شهدت الاحتجاجات المقامة في ذلك الأسبوع انتهاكات عديدة.

ففي يوم الاثنين 26 جويلية 2021، تجمع أمام مقر مجلس نواب الشعب بمنطقة باردو بتونس العاصمة عددًا من أنصار رئيس الجمهورية قيس سعيّد من جهة وفي الجهة المقابلة تواجد مجموعة من المواطنين الرافضين لقراراته التي أعلن عنها ليلة الأحد 25 مع تواجد مكثف لرجال الشرطة في الشوارع بمقر المجلس وأمام بواباته. حيث ورفع مساندو سعيّد شعارات داعية إلى حل البرلمان وإلى محاكمة الطبقة السياسية الحاكمة في الفترة السابقة، بينما رفع معارضو الرئيس شعارات تنادي باحترام الدستور وإعادة عمل البرلمان.

مع تواتر الأحداث وتشاحنها، شهدت التجمعات بعض الاشتباكات والتدافع ما خلق نوع من الفوضى. إضافة إلى ما تعرض له الصحفيين المتواجدين أمام البرلمان من صعوبة في أداء عملهم. إذ تم تفتيش حقائبهم واحتجاز بعض الأدوات لعدد منهم مع افتكاك هواتفهم من قبل قوات الشرطة[2]. وقد كان هذا الاحتجاج بداية سلسلة المسيرات المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية، ويقابلها على الجانب الآخر تجمعات أخرى تندد بما عاشته تونس في الفترات السابقة وتساند رئيس الجمهورية فيما اتخذه من قرارات.

وفي شهر سبتمبر 2021 قامت حملة ''ماناش مْسَلّمِين'' بالتجمع امام مبنى المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة، و لم يمضي القليل من وقوفهم هناك حتى قامت الشرطة بالاعتداء عليهم في محاولة لتفريقهم و فض التجمع حيث عبرات لنا أحدى الناشطات المشاركات في الاحتجاج أنهم تعرّضوا لاعتداءات أمنية من قبيل الضرب والسحل واستعمال مكثف للغاز المسيل للدموع علما ان عدد المحتجين كان قليلا جدا مقارنة بمنسوب القوة الذي استعملته الشرطة لتفريقهم،

[2] بي بي سي عربي، 2021، أزمة تونس: اشتباكات أمام البرلمان بين مؤيدي ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيّد، 26 يوليو. أخر ولوج: 18/1/2022. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57933419?fbclid=IwAR3PmukTpQ5Zzgh4xB2ekLT_ScpGLk4PXIp9V9j66MEOH4JMb0v_C99jZTg

و قد كان ذلك بعد رفض قوات الشرطة تمكينهم من التجمع امام المسرح البدلي والتظاهر لمطالبة بكشف حقيقة الاغتيالات السياسية. وبتاريخ 11 سبتمبر 2021[3] دعت حركة أمل وعمل إلى وقفة احتجاجية للتنديد بالمحاكمة العسكرية التي تعرض لها النائب ياسين العياري. تلتها في 18 سبتمبر 2021 وقفة احتجاجية أمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة، مناهضة لقرارات الرئيس ليقوم بعدها مؤيدو الرئيس بتنظيم تجمع أخر بالعاصمة في 25 سبتمبر 2021 لينحصر الحراك الاحتجاجي بين هذين الطرفين الرئيسين الذين برزوا بعد قرارات جويلية 2021 حتى مطلع شهر جانفي 2022.

ذكرى الثورة 14 جانفي 2022:

منع التجمعات وإغلاق شارع الحبيب بورقيبة:

بعد صدور دعوات من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية من مختلف التوجهات، إلى النزول إلى شارع الحبيب بورقيبة يوم 14 جانفي 2022 والذي يتزامن مع ذكرى الاحتفال بعيد الثورة التونسية. أصدرت رئاسة الحكومة في 12 جانفي 2022 قرارًا بتأجيل أو الفاء التجمعات مدة أسبوعين قابلين للتجديد. نظرًا لارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا[4]. وأيضا صرح والي تونس "كمال الفقي" يوم 13 جانفي 2022 بأنه لن ينمح أي تصريح للتظاهرات بشارع الحبيب بورقيبة[5].

وعلى أثر ذلك قامت وزارة الداخلية بتطويق كامل الشوارع المؤدية لشارع الحبيب بورقية بالحواجز الحديدية وتركيز عدد مهول من دوريات الأمن ونقاط التفتيش تأهبا لمنع المواطنين من التجمهر بالشارع الرئيسي بالعاصمة. وهو ما اعتبره أحد النشطاء المشاركين[6] تقييدا للحريات وقرارًا الهدف منه منع التظاهر يوم 14 جانفي 2022.

[3] شمس فم. 2021. وقفة احتجاجية بالعاصمة للمطالبة بالأفراج عن ياسين العياري. 11 سبتمبر 2021. اخر ولوج يوم: 17 مارس 2022
https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/314367/%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A

[4] بلاغ إعلامي، بوابة الحكومة التونسية، 12/1/2021. http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?lang=ar&id=13486

[5] IFM، 2022، والي تونس الجديد يقرر منع التظاهرات يوم 14 جانفي، 12 جانفي، أخر ولوج 1/2/2022. https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%88%D9%85-14-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A/48378?fbclid=IwAR0JfPPcy1QJpyYpI1yMKTN_ObnYsPiqkULkYN_8OO-JXKw96OQfZVoJ76PE

[6] مكالمة هاتفية مع الناشط أ.ع بتاريخ 20 جانفي 2022

إلا أن عددًا من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تمسكت بموقفها وقامت بإصدار بيانات عبّرت فيها عن أحقيتها في التظاهر يوم 14 جانفي بشارع الحبيب بورقيبة، واعتبرت أن قرار منع التظاهر والاحتجاج هو قرار سياسي ويمثل منعرجًا خطيرًا يؤشر على تراجع الحقوق والحريات في تونس منذ إعلان التدابير الاستثنائية[7].

احتجاجات 14 جانفي2022 وانتهاكات حقوق الإنسان:

صباح يوم 14 جانفي 2022، أقدمت قوات الشرطة على منع عدد من المواطنين من الوصول إلى شارع الحبيب بورقيبة للتجمع الذي كان قد دعي لها عدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية[8] والائتلافات المعارضة لقرارات الرئيس قيس سعيد. حيث تم تفتيش جميع المسافرين بمحطات القطار والمترو بمحطة برشلونة، ومحطة ساحة الجمهورية الذين شهدوا تواجدا كثيفًا لقوات الشرطة. مع سؤالهم للمواطنين حول وجهتهم وسبب تواجدهم بالعاصمة. وهو ما يمثل انتهاكا صارخا للحق في التنقل الذي يعتبر من الحقوق الفردية التي ورد ذكرها في جميع الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تناولت الحقوق المدنية إضافة إلى منع المواطنين من ممارسة حقهم في التظاهر والتجمع وهو حق يكفله دستور الجمهورية التونسية في الفصل 37 الذي ورد فيه أن "حرية الاجتماع والتظاهر السلميّيْن مضمونة."

وقد عاينت جمعية تقاطع وجود تعزيزات أمنية كبير بشارع الحبيب بورقيبة قرب المسرح البلدي التونسي وتقاطع شارع الحبيب بورقيبة مع شارع مارسيليا وشارع قرطاج. مع عدد كثيف من المدرعات والشاحنات المجهزة بخراطيم المياه.

المضايقات الأمنية للمشاركين/ات في احتجاجات 14 جانفي 2022:

مساء 13 جانفي 2022 قبل بداية الاحتجاجات بيوم شهدت شوارع العاصمة تواجدا كثيفا لقوات الشرطة في مختلف شوارع العاصمة حيث تم تركيز عدد كبير من الحواجز الحديدية في أرجاء شارع الحبيب بورقيبة من بداية الشارع عند تمثال ابن خلدون إلى غاية مبنى وزارة الداخلية. كما تم إغلاق كل المنافذ المؤدية إلى شارع الحبيب بورقيبة. مع تسييج كامل المنطقة

[7] شمس.فم.2022. أحزاب التيار والجمهوري والتكتل تتمسك بالتظاهر بشارع الحبيب بورقيبة يوم 14 جانفي. 13 جانفي 2022. أخر ولوج: يوم 15 مارس 2022
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/338223/%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85-14-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A

[8] شمس فم. 2021 حزب العمال يدعو إلى التظاهر يوم 14 جانفي المقبل .28 ديسمبر2021. أخر ولوج: يوم 22 مارس 2022
https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/335145/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%85-14-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

المحيطة بالمسرح البلدي. وقد كان ذلك تحسبًا لعدم تمكين المواطنين من التجمع بالشارع الذي يحمل رمزية سياسية وتعاقبت علية مختلف الحركات الاحتجاجية منذ ثورة 14 جانفي 2011 إلى غاية التحركات ذات البعد الاجتماعي في شتاء سنة 2021.

وفي صباح اليوم التالي تم توزيع أعوان الشرطة على طول الشارع الرئيسي بالعاصمة إضافة إلى تواجد دوريات شرطة بالمناطق المحاذية لمداخل العاصمة مع تفتيش المارة في الشوارع المحاذية لشارع الحبيب بورقيبة، حيث عبر لنا الناشط محمد علي[9] أنه تم تفتيشه مرتين عن وصوله لمنطقة باب بحر وسؤاله عن سبب تواجده هناك في مثل هذا اليوم خاصة وأن السلطات أصدرت قرارا بمنع التجمع. وعند إجابته بأنه قدم للاحتفال بعيد الثورة كما اعتاد كل سنة ولم يكن يعلم بأي من هذه القرارات تم منعه من المرور، وإعلامه من قبل الشرطيين بأن يعود أدراجه أو أن يسلك طريقا أخر إذا كان ذاهبا لمنطقة أخرى بالعاصمة.

أعمال العنف البوليسي ضد المحتجين:

في الساعة العاشرة صبًاحا، مع بداية تجمع المتظاهرين وتجمهرهم بشارع محمد الخامس بتونس العاصمة بدأت قوات الشرطة بالتأهب لتفريق التجمع، وأثناء تدافع المتظاهرين انطلقت الشرطة بضرب من كانوا بالصفوف الأولى باستعمال الهراوات بطريقة عشوائية بهدف

[9] مقابلة مع الناشط بالمجتمع المدني محمد علي بتاريخ 25 جانفي 2022.

[10] فيديو موقع يوتيوب. رش المتظاهرين في تونس الاعتداء على المتظاهرين في تونس برش المياه عليهم من قبل الامن التونسي.14 جانفي 2022. أخر ولوج: يوم 01 أفريل 2022
https://www.youtube.com/watch?v=W8my4qbTACM

دفعهم إلى التراجع للخلف. بعد ذلك تم استعمال الغاز المسيل للدموع بطريقة مكثفة والذي عاينه باحثوا جمعية تقاطع الذين كانوا متواجدين أثناء التحرك، وتسبب تواصل استعمال الغاز اثناء الاحتجاج يومها إلى اختناق عدد من المشاركين في التجمع هناك من بينهم حالة رضا بوزيان الذي توفي بعد مكوثه عدة ايام في المستشفى إثر إصابته بوعكة صحية وسط الاحتجاج.

لم تكتف وزارة الداخلية التونسية باستعمال الهراوات والغاز، فقد قامت برش المتظاهرين بالمياه باستعمال شاحنتين[10]. وهو ما تسبب في حالة كبيرة من الفوضى، لتليه محاصرة المواطنين بالعصي والركض خلفهم من قبل الوحدة الوطنية لمكافحة الشغب وهي وحدة مختصة في وزارة الداخلية. وفي شهادته للجمعية قال لنا الناشط محمد علي «أنه مع بلوغه الصفوف الأولى لاحظ تأهب أعوان الشرطة لاقتحام الاحتجاج وهو حدث فعلا بعد دقائق حيث قدموا نحونا بسرعة بعد أن تم إطلاق الرذاذ الحارق والذي بسببه لم أستطيع التنفس جيدا مما تسبب في الإغماء على وسقوطي أرضا.»

في إفادتها لجمعية تقاطع جاء على لسان الناشطة الحقوقية نورس الزغبي[11] أنها عاينت عدة انتهاكات وأعمال عنف أثناء حضورها في مظاهرات 14 جانفي 2022، حيث وقع تشابك رجال الشرطة مع المحتجين على مستوى منطقة ''الباساج'' بتونس العاصمة. ومع أحداث التدافع وقتها تم الاعتداء بالعنف على نقيب الصحفيين مهدي الجلاصي وغيره من الصحفيين المتواجدين حينها لتغطية الأحداث. كما عاينت تفريق المتظاهرين التابعين لحراك مواطنون ضد الانقلاب الذين تواجدوا بشارع محمد الخامس باستعمال قوات الشرطة لخراطيم المياه مع الاعتداء عليهم بالضرب الذي كان فيه نوع من الإهانة مثل الصفع والركل العشوائي.

ومن جهتها صرحت قوات الشرطة أن سبب استعمال المياه هو رفض المواطنين مغادرة الطريق العام كما أن القانون يسمح لهم بذلك مضيفا أنهم اتبعوا التدرج في تفريق المواطنين وفض الاحتجاج. إضافة إلى هذا في تصريح تلفزي لأحد الأمنيين[12] أن استعمال المياه لتفريق الحاضرين كان بهدف تفادي استعمال الغاز في حين أن الشرطة استعملت الغاز كذلك وبصفة مكثفة.

[11] مقابلة مع الناشطة نورس الزغبي بتاريخ 4 مارس 2022.

[12] بلا قناع قناة يوتيوب. الوحدة الوطنية لمكافحة الشغب.. لماذا استعملت المياه لتفريق المتظاهرين. في شارع محمد الخامس. 1 جانفي 2022. أخر ولوج: يوم 1 افريل 2022 https://www.youtube.com/watch?v=W_v2A8WmHKk

الاعتقـــالات العشـــــوائية للمشـــــاركين في احتجاجات 14 جانفي 2022:

بعد ساعات من تجمع المواطنين والمواطنات بشارع محمد الخامس. انطلقت أحداث التدافع مع رجال الشرطة الذين حاولوا دفعهم إلى الخلف ومنعهم من الدخول إلى شارع الحبيب بورقيبة. في هذه الأثناء قامت قوات الشرطة باعتقال عدد من المشاركين في التجمع بصفة عشوائية واقتيادهم إلى سيارات الشرطة الرابضة امام وزارة الداخلية، ليتم نقلهم فيما بعد إلى مركز الإيقاف بتونس العاصمة، ومن ثم نقلهم إلى مركز الشرطة العدلية بحي الخضراء. وقد بلغ عدد الموقوفين أكثر من 31 موقوف وهو الرقم الذي صرح به عضو هيئة الدفاع عن موقوفي احتجاجات 14 جانفي 2022، المحامي الحبيب بنسيدهم. حيث أفاد لوسائل الإعلام أنه انعقدت الاثنين 7 فيفري 2022 الجلسة الثالثة المتعلقة بمسيرة المناهضة 14 جانفي 2022 والتي انتهت بإيقاف حوالي 31 شخصًا، تم الاحتفاظ بـ 6 من بينهم من قبل النيابة العمومية[13].

أحكام بالسجن:

من بين الموقوفين الذين بقوا في السجن، الناشط السياسي عماد دغيج والناشط منير اللواتي، الذين حكمت المحكمة عليهم بالسجن مدة شهر مع تغريمهم بخطية مالية قيمتها 100 دينار، وفي الطور الاستئنافي بتاريخ 15 مارس 2022 قضت الدائرة الجناحية بمحكمة الاستئناف بسجن عماد دغيج مدة 3 أشهر[14] بتهمة الاعتداء بالعنف الشديد على موظف أثناء مباشرته لوظيفته.

وتم إخلاء سبيل عدد من الشباب الأخرين وذلك على خلفية اتهامهم بالاعتداء على عدد من أعوان الشرطة، فحسب تصريح هيئة الدفاع عن الموقوفين هناك 11 شرطيا قاموا بإحضار شهادات طبية تفيد أنه تم الاعتداء عليهم من قبل عماد دغيج ومنير اللواتي. وهو ما يعتبر أمرا غير منطقي بالمرة فكيف بإمكان شخصين

[13] الترا صوت، 2022، من بينهم دغيج..المحامي بنسيدهم يقدم لـ»الترا تونس» تطورات قضية موقوفي 14 جانفي، 07 فيفري، أخر ولوج: 15/2/2022. https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%AF%D8%BA%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%87%D9%85-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81%D9%8A-14-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B-3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1?fbclid=IwAR1XHp6qd1pGDbSBu79NNn7iDdHMWiDU-ZkI3LXco3l9s6jvySszPH90pwg

[14] جريدة الشروق. 2022 بتهمة الاعتداء بالعنف الشديد على موظف عمومي: الحكم على عماد دغيج ب 3 أشهر سجنا https://www.alchourouk.com/article/%D8%A8%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81-%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%AF%D8%BA%D9%8A%D8%AC-%D8%A83-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7

التهجم على مجموعة يفوق عددها 10 أشخاص مع تواجد أكثر من 1800 عون أمن بالمكان. إضافة إلى عدم توفر أي دليل أو صورة تم التقاطها من الحاضرين او وسائل الإعلام تفيد صحة هذه التهم.

أضافة إلى ذلك فأن الشاب محمد جهاد العبيدي من منطقة البحيرة ببنزرت ويبلغ من العمر30 سنة. وهو طالب في علوم الإعلامية في مرحلة التخرج. تم إيقافه من قبل قوات الأمن مع عدد آخر من الشباب بمركز البحيرة بتونس حيث الذي أكد عدد من الشهود وجود أثار الضرب والاعتداء عليه وكثرة الخدوش في وجهه والكدمات حول عينيه.

بقي جهاد في الإيقاف منذ يوم 14 جانفي 2022 مدة 12 يوما في ظروف سيئة لم يكن فيها أي احترام للبروتوكول الصحي. لتقضي المحكمة يوم 25 جانفي 2022 بسجنه مدة 4 شهور مع النفاذ العاجل. بتهمة هضم جانب موظف عمومي، على معنى الفصل 125 من المجلة الجزائية التونسية. وذلك إثر شكاية تقدم بها أحد أعوان الشرطة في حق جهاد. حيث تعتبر هذه التهمة الأشهر والأكثر استعمالاً من قبل قوات الشرطة خاصة، ضد المواطنين بصفة خاصة منهم النشطاء والصحافيين والمدونين. وذلك للتشفي منهم وتجريم التعبير المشروع.

حادثة وفاة رضا بوزيان

رضا بوزيان يبلغ من العمر57 سنة، متزوج وأب لثلاث أطفال. تزامنا مع إحياء ذكرى 14 جانفي تنقل رضا بوزيان من ولاية سوسة إلى العاصمة للمشاركة في المسيرات الاحتجاجية. وحسب الشهادات فقد كان رضا بوزيان من بين الذين تم الاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن. وأيضا تفيد شاهدات أخرى لمشاركين في الاحتجاج وثقتها جمعية تقاطع أنه تم إيقاف رضا بوزيان بمركز البحيرة تونس (الساتيام) أين تعكرت صحته جراء العنف المسلط ضده. مما تطلب نقله مباشرة إلى مستشفى الحبيب ثامر بالعاصمة. إلا أن مكتب الاتصال بالمحكمة الابتدائية نفى وجود أي اثار للعنف في جسم الضحية مؤكدا في بلاغه أنه تم فتح تحقيق في الغرض وأن سيارة الحماية المدنية نقلت رضا بوزيان وهو مغمى عليه قرب قصر المؤتمرات بتونس العاصمة ونقله إلى المستشفى كما أن اسمه لم يكن ضمن قائمة الموقوفين يومها.

وقد بقي الضحية بقسم الإنعاش بمستشفى الحبيب ثامر مدة 5 أيام إلى أن فارق الحياة يوم 19 جانفي 2022 لتبقى أسباب وفاته مجهولة مع تضارب الروايات حول مسبباتها.

الحق في التجمع السلمي حق لا يقتصر على المؤيدين فقط:

في الأسبوع الثاني من شهر افريل 2022 دعت مجموعة من النشطاء والحملات الشبابية مع تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين إلى تنظيم وقفة احتجاجية بتونس العاصمة وذلك بتاريخ 24 افريل 2022 تزامنا مع اليوم العالمي للشباب المناهض للإمبريالية حسب ما عبر لنا الناشط السياسي وائل نوار[15]. حيث تجمهر عدد من الشباب أمام مقر البنك المركزي وقد بلغ عددهم قرابة السبعين نفرا.

وكان التجمع بهدف التنديد بالجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني، ومع توافد الشباب والانطلاق في رفع الشعارات تدخلت قوات الشرطة منذ اللحظات الأولى، وتم منع كل المتظاهرين من الوقوف في محيط مبنى البنك المركزي وهو ما عللته الشرطة بوجود عملية نقل الأموال من البنك وقتها. ما تسبب في إجبار أغلب المشاركين في التجمع السلمي إلى تغيير المكان والذهاب إلى شارع الحبيب بورقيبة، ليقوم رجال الشرطة والذين تراوح عددهم حسب شهود العيان لما يقرب من 40 شرطي بمرافقتهم طيلة الطريق إلى شارع محمد الخامس.

مع بلوغ المحتجين مقر وزارة السياحة بشارع محمد الخامس قامت الشرطة بمنعهم من مواصلة الدخول إلى شارع الحبيب بورقيبة، ما أدى إلى وقوع أحداث تدافع بين المحتجين وصفوف الشرطة. وعدد من المناوشات التي اصبحت الشرطة تعتمدها كوسيلة لضرب المتظاهرين واعتقالهم فيما بعد. وهو ما يتعارض مع مبدأي الضرورة والتناسب الواردين بالفصل 49 من الدستور. إضافة إلى أعمال العنف المسلط تجاه المتظاهرين وضربهم مع دفعهم إلى الخلف بقوة، وذلك بهدف منعهم من الدخول لشارع الحبيب بورقيبة. وهو ما برره رجال الشرطة نظرا لقرار والي تونس الصادر في 18 مارس 2022 والذي ينص على منع التجمعات والتجمهر بشارع الحبيب بورقيبة والذي بدوره يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان نظرا لما يمثله مثل هذا القرار من مس بالحق في التجمع السلمي والتظاهر والحق في حرية التعبير. إلا ان هذا القرار بالمنع كان مسلطا على الاحتجاجات والتجمعات المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية.

[15] مكالمة هاتفية مع الناشط وائل نوار بتاريخ 25 افريل 2022.

على عكس ما سبق، عاينت جمعية تقاطع في 8 ماي 2022 تمكين السلطات المحلية ووزارة الداخلية أنصار الرئيس قيس سعيد من تنظيم تجمع سلمي بشارع الحبيب بورقيبة وتمكين من الدخول والتجمهر بالشارع دون أي منع أو مضايقة كما حدث مع من سبقهم من التجمعات بنفس الشارع. ولم تكن هذه الواقعة منفردة حيث تكررت في أكثر من مرة، إذ نجد كل المسيرات المؤيدة لقرارات رئيس الجمهورية تحظى بالمعاملة الحسنة وكل التسهيلات التي من المفروض أن تكون متوفرة لجميع المواطنين.

في حين نجد ان أعمال العنف والقمع حاضرة في التجمعات السلمية للمعارضين للرئيس، وهو ما حدث يوم السبت 4 جوان 2022 أثناء وقفة احتجاجية امام مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للتنديد بالاستفتاء الذي دع له الرئيس قيس سعيد. قامت قوات الشرطة بمنع المحتجين من الوصول لمقر الهيئة وإجبار المتظاهرين الذي بلغ عددهم حوالي المئة شخص على العودة إلى الخلف مما نتج عنه تدافع بين صفوف المحتجين ورجال الشرطة الذين قاموا بتعنيفهم وركلهم بالأحذية.

مقارنة طريقة التعامل مع الاحتجاجات المعارضة للرئيس وبين المسيرات الداعمة له

المعارضين للرئيس

- إغلاق شارع الحبيب بورقيبة
- تعزيزات أمنية ضخمة
- منع من التجمع
- اعتقالات عشوائية
- ضرب
- غاز مسيل للدموع
- تدافع وركل للمتظاهرين/ات
- نقاط تفتيش في كل شارع
- محاكمات بتهمة خرق البروتوكول الصحي
- تضييق على الصحفيين/ات

المؤيدين للرئيس

- الترخيص لهم بالتجمع من قبل وزارة الداخلية
- تمكينهم من التجمع بشارع الحبيب بورقيبة

السُلطات التونسية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ما يجدر الإشارة إليه هنا أن الحق في التجمع السلمي حق لكل المواطنين/ات بمختلف أراءهم وتوجهاتهم السياسية. وهو حق من حقوق الإنسان تحميه المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على «لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي والاجتماع» والمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي جاء بها ''يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.'' بالإضافة إلى المادة 11 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي نصت على « يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما تعلق منها بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياتهم»

كما إن الانتهاكات الحاصلة على الحق في التجمع السلمي تمس عددا من الحقوق الأخرى، فالحق في التجمع السلمي يرتبط ارتباطا وثيقًا بعدة حقوق وحريات أساسية أخرى. وعلى وجه الخصوص بالحق في حرية التعبير، الذي تحميه المادة 19 المضمنة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والحق في التنقل الذي تحميه المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث إن الحق في التجمع ينطوي بالضرورة على الهدف من إيصال رسالة أو التعبير عن وجهة نظر أو رأي لطرف آخر وذلك عن طريق التجمهر والتنقل بحرية طبقا لما يقتضيه القانون دون فرض أي قيود تعسفية على كل المشاركين في التجمعات السلمية. فتبقى مسؤولية الدولة أن تكفل ألا تؤدي القوانين المحلية وتفسيراتها وتطبيقها إلى التمييز في التمتع بالحق، كالتمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الأصل، أو السن، أو النوع، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد، أو الرأي السياسي، أو غير السياسي.
كما لا تعتبر حرية التجمع حرية مطلقة حيث يمكن تقييد ممارستها بطريقة مشروعة وفي حالات معينة، منها التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي أو السلامة العامة والنظام العام أو حقوق وحريات الآخرين. ومع ذلك، يجب أن تكون أي قيود مشروحة بوضوح استنادًا

إلى الأسس المشروعة مثل ما جاء بالمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأن تكون القيود ضرورية في مجتمع ديمقراطي ومنصوص عليها في القانون. وهو ما لم يكن متوفرًا في قرار منع التجمع الصادر من قبل والي تونس. إذ أن الاحتفالات بذكرى ثورة 14 جانفي ومختلف التظاهرات المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية، لم يكن يكتسيها أي نوع من أنواع المس من الأمن القومي أو تهديد للسلامة العامة والنظام ولم تكن تمس من حقوق وحريات الأخرين. وكان من واجب الدولة تأمين المحتجين وتمكينهم من ممارسة حقهم في التجمع والتظاهر بدل تعنيفهم ومحاولة فض التجمعات وتفريق الناس باستعمال شتى وسائل العنف.

الخـــاتمة:

تمثل جملة الانتهاكات المسلطة على المتظاهرين حلقة جديدة من سلسلة الأعمال القمعية التي عاشها المواطنين والمواطنات بتونس في مختلف الحركات الاحتجاجية والتجمعات السلمية التي شهدتها تونس انطلاقا من ثورة 14 جانفي 2011 إلى غاية سنة 2022. ورغم تضمن الدستور التونسي وكافة المواثيق الدولية على الحق في التجمع السلمي، إضافة إلى سعي كل القوى المدنية لترسيخ واجب احترام هذا الحق من قبل مؤسسات الدولة، ورغم تأكيد رئيس الجمهورية سابقا حرصه على ضمان الحقوق والحريات وتأكيده عدم العودة عنها، مع وعوده باحترام للحق في التجمع السلمي وكافة حقوق الإنسان في مختلف تصريحاته. إلا أن ذلك لم يكن كافيا للحد من الانتهاكات والتضييقيات التي تمس من الحقوق والحريات والتي ارتفعت في الفترة الموالية لتاريخ 25جويلية 2021.، حيث قدم لنا التعامل الأمني مع التجمعات السلمية التي رصدها التقرير صورة عن واقع الحق في التجمع السلمي في تونس، وذلك من خلال ما عايناه من أعمال عنف طالت المشاركين في التجمعات السلمية وما قامت به السلطات من قمع للتجمعات والمسيرات السلمية، علاوة على ما مثلته المعاملة الأمنية للمتظاهرين من انتهاكات لحقوق الإنسان التي من أبرزها انتهاك الحق في التجمع السلمي. كذلك حالة اختلاف تعامل قوات الأمن مع الاحتجاجات المعارضة والمؤيدة يوضح رؤية وتعامل السلطات في تونس للحق في التجمع السلمي وأنه من الواضح أن السلطات في تونس ضاقت ذرعًا بالأصوات المعارضة وتعمل على تقليص المساحات المتاحة لها في الشارع التونسي.

التوصيـــات:

تمثل جملة الانتهاكات المسلطة على المتظاهرين حلقة جديدة من سلسلة الأعمال القمعية التي عاشها المواطنين والمواطنات بتونس في مختلف الحركات الاحتجاجية والتجمعات السلمية التي شهدتها تونس انطلاقا من ثورة 14 جانفي 2011 إلى غاية سنة 2022. ورغم تضمن الدستور التونسي وكافة المواثيق الدولية على الحق في التجمع السلمي، إضافة إلى سعي كل القوى المدنية لترسيخ واجب احترام هذا الحق من قبل مؤسسات الدولة، ورغم تأكيد رئيس الجمهورية سابقا حرصه على ضمان الحقوق والحريات وتأكيده عدم العودة عنها، مع وعوده باحترام للحق في التجمع السلمي وكافة حقوق الإنسان في مختلف تصريحاته. إلا أن ذلك لم يكن كافيا للحد من الانتهاكات والتضييقيات التي تمس من الحقوق والحريات والتي ارتفعت في الفترة الموالية لتاريخ 25جويلية 2021.، حيث قدم لنا التعامل الأمني مع التجمعات السلمية التي رصدها التقرير صورة عن واقع الحق في التجمع السلمي في تونس، وذلك من خلال ما عايناه من أعمال عنف طالت المشاركين في التجمعات السلمية وما قامت به السلطات من قمع للتجمعات والمسيرات السلمية، علاوة على ما مثلته المعاملة الأمنية للمتظاهرين من انتهاكات لحقوق الإنسان التي من أبرزها انتهاك الحق في التجمع السلمي. كذلك حالة اختلاف تعامل قوات الأمن مع الاحتجاجات المعارضة والمؤيدة يوضح رؤية وتعامل السلطات في تونس للحق في التجمع السلمي وأنه من الواضح أن السلطات في تونس ضاقت ذرعًا بالأصوات المعارضة وتعمل على تقليص المساحات المتاحة لها في الشارع التونسي.